



AN T DAR S P IL NEACHTA
POLICING AUTHORITY



تجارب العمل الشرطي بين البرازيليين والأشخاص من أصل أفريقي في أيرلندا



Integration
Diversity
Equality
Analysis.

Lucy Michael Research
Training & Consultancy

March 2025

تجارب البرازيليين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أيرلندا وخبراتهم حول عمل الشرطة

ملخص تنفيذي

هذا التقرير الذي جرى إعداده بتكليف من هيئة الشرطة في أيرلندا (الهيئة) وأعدته الشبكة الأيرلندية لمكافحة العنصرية بالتعاون مع الدكتورة لوسي مايكل يبحث التجارب والخبرات المتعلقة بالشرطة في أوساط المجتمعات المحلية للأفارقة والبرازيليين في أيرلندا. والهدف الأساسي هو فهم طبيعة ومدى تفاعلات هذه المجتمعات المحلية مع الشرطة وتقييم التصورات والسلوكيات تجاه جهات إنفاذ القانون وتحديد مجالات التحسين من أجل تعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية والشرطة.

تلقي الأبحاث الحديثة للاتحاد الأوروبي الضوء على أن المسائل المتعلقة بالثقفة والتقييمات السلبية للشرطة في أوساط المجتمعات المحلية للأقليات تؤثر بدرجة كبيرة على فعالية الخدمات الشرطة. تشمل هذه التحديات التهاون في عمل الشرطة والمبالغة فيه والتنميط العنصري والحاجة لبيانات أفضل حول تفاعلات الشرطة مع المجتمعات المحلية للأقليات. يؤكد سياق الاتحاد الأوروبي على حاجة أيرلندا للتوافق مع الجهود الأوروبية الأوسع من أجل تحسين ممارسات أجهزة الشرطة وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان.

تجارب المجتمعات المحلية للبرازيليين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أيرلندا

إن إصدار هذا التقرير يأتي في وقت مناسب بصفة خاصة نتيجة للأحداث التي وقعت مؤخرًا والتي أثارت دواعي القلق حول ممارسات الشرطة الأيرلندية وتأثير هذه الممارسات على المجتمعات المحلية للأقليات. القضايا البارزة في أيرلندا مثل وفاة جورج نكينكو إلى جانب تصاعد التعصب ومعاداة المهاجرين أدى لتوجيه اهتمام كبير إلى قضايا التمييز العنصري في أوساط جماعات الأقليات الإثنية والمهاجرين وخضوع الشرطة للمساءلة.

إن النمو السكاني للمجتمعات المحلية من الأفارقة والبرازيليين إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية الفريدة التي تواجه تلك المجتمعات يؤكد على الحاجة الملحة لمعالجة هذه المسائل من أجل ضمان توفير المعاملة والحماية بعدل وإنصاف بموجب القانون. وعلاوة على ذلك، فإن النقص في البيانات الشاملة حول خبرات هذه المجتمعات المحلية وتجاربها فيما يتعلق بعمل الشرطة قد أصبح يشكل فجوة كبيرة في الفهم الحالي وعملية صنع السياسات. يهدف هذا التقرير إلى سد تلك الفجوة وتقديم دراسة مفصلة وقائمة على الأدلة والبراهين للمسائل البنوية التي تؤثر على هذه المجموعات.

المنهجية

شمل البحث إجراء مسح استقصائي عبر الإنترنت على المستوى الوطني يستهدف الأشخاص من الأصول الأفريقية والبرازيليين بغرض جمع بيانات كمية ونوعية حول تجاربهم وخبراتهم المتعلقة بعمل الشرطة بالإضافة إلى مجموعات نقاش مركز صغيرة العدد في المناطق الريفية والحضرية وإجراء المقابلات الفردية. نتيجة لهذه الوسائل تم التقاط طيف واسع من التعاملات والتفاعلات بما في ذلك التواصل المباشر مع الشرطة الأيرلندية والتصورات حول الخدمات التي تقدمها الشرطة وحوادث التمييز أو الإيذاء والوعي بالحقوق.

النتائج الرئيسية

لقد نفذت الشرطة الأيرلندية مبادرات متعددة تهدف لتحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية للأقليات من بينها التدريب على التنوع وتأسيس برنامج تعليم عن بعد حول جرائم الكراهية. وعلى الرغم من هذه التغييرات، تشير الأبحاث إلى أنه حتى عند الإبلاغ عن جرائم الكراهية، تكون استجابات أجهزة الشرطة في الغالب غير ملائمة وفي بعض الأحيان تسبب ضررًا للضحايا. عبر العديد من المشاركين عن نقص حاد في الثقة في الشرطة الأيرلندية. الخوف من عدم أخذ البلاغات بجدية والتداعيات المحتملة والتجارب السلبية السابقة تثني العديد من الأشخاص عن الإبلاغ عن الجرائم. هناك ممارسات جيدة واضحة قد بدأت في الظهور فيما يخص تسجيل جرائم الكراهية لكنها فردية للغاية وغير متناسقة عبر سائر أنحاء منظومة الشرطة. وبالمثل، فقد طرأ تحسن على الاستجابات لحوادث العنف المنزلي لكنها لا تزال ضئيلة عند مقارنتها بالتجارب

والخبرات السلبية لبعض الضحايا والمعاملة غير اللائقة للمتهمين من الأقليات العرقية مما يتسبب في تناقص الإبلاغ عن هذه الأنواع من الجرائم.

أبلغت نسبة كبيرة من المشاركين عن تعرضهم أو مشاهدتهم لتعاملات سلبية مع الشرطة. تضمنت المشكلات الشائعة التمييز العنصري والسلوك التمييزي ونقص مراعاة الحساسيات والخصوصيات الثقافية. أشار المشاركون إلى أن التمييز العنصري كان حدثاً متكرراً مما أدى إلى مشاعر عدم الثقة والخوف من الشرطة الأيرلندية وإحساس قوي بانعدام العدالة بصورة عامة. لقد نتج عن التعرض المتكرر لهذه الحوادث دورة من عدم الثقة والسخط عبر مجتمعات محلية بأكملها. حتى أن هذا قد أثر على العاملين الاجتماعيين الذين قد عملوا سابقاً بصفة وثيقة مع الشرطة الأيرلندية والذين يشعرون في الوقت الحالي بالإحباط وانعدام الأمل بخصوص اللامبالاة بين القيادات العليا للشرطة الأيرلندية إزاء الخبرات والتجارب التي تعيشها مجتمعاتهم المحلية.

وصف المشاركون في المقابلات والمسح الاستقصائي تجارب صادمة أثناء توقيف أعضاء الشرطة الأيرلندية لهم وتتضمن هذه التجارب التفتيش الذاتي بالتجريد من الملابس وإتلاف الممتلكات وعمليات الاعتقال غير المشروعة حيث كانت لبعض هذه التجارب آثار نفسية طويلة الأمد. تتضمن الأمور الأساسية الباعثة على القلق والتي تتطلب إجراء المزيد من التحقيقات التصعيد السريع في المخالفات البسيطة وصولاً لإلقاء القبض والاعتقال والتواصل غير الملائم للتوعية بالحقوق والأدلة على إساءة المعاملة بما في ذلك الإيذاء العنصري الذي يؤدي إلى انعدام الثقة والصدمات. حوادث المعاملة غير العادلة ونقص الشفافية أثناء هذه اللقاءات قد قادت العديد من الأقليات العرقية لاعتبار الإبلاغ عن الجرائم أو التواصل مع الشرطة الأيرلندية عملاً ينضوي على مخاطر وعلى الأغلب غير آمن.

أظهر المشاركون مستوى متوسط من الوعي بحقوق معينة مثل الحق في الحصول على تمثيل قانوني أو رؤية طبيب أثناء الاحتجاز. أظهر البرازيليون مستوى أعلى من الوعي مقارنةً بالأفارقة أو الأشخاص ذوي الأصول الأفريقية الأيرلندية بخصوص حقوقهم المتعلقة بعمليات التوقيف والتفتيش والاحتجاز والشكاوى. لكن كان هناك مستوى محدود من الوعي بالالتزام بذكر الاسم والعنوان عند سؤال أحد أفراد الشرطة الأيرلندية وعدم القدرة على رفض التفتيش. على سبيل المثال، علم 50% من البرازيليين أنه عليهم ذكر الاسم والعنوان عندما يواجه أحد أفراد الشرطة الأيرلندية السؤال لهم بالمقارنة مع 29% فقط من الأفارقة وغيرهم من الأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية.

كل من المشاركين الأفارقة والبرازيليين عبروا عن شكوكهم حول كفاءة إجراءات الشكاوى وكانوا قلقين من تقديم الشكاوى نتيجة للخوف من التعرض للمضايقات في المستقبل أو غير ذلك من تداعيات مع قلق البرازيليين بصفة خاصة حول التأثيرات المحتملة على وضعياتهم القانونية الخاصة بالهجرة. كان هناك وعي ملحوظ بلجنة أمين المظالم التابعة للشرطة الأيرلندية بوصفها هيئة لتلقي الشكاوى لكن كانت هناك بعض مفاهيم خاطئة حول الهيئات الأخرى لتلقي الشكاوى.

ونتيجة لذلك، فإن التصور العام لسلوكيات الشرطة الأيرلندية وأدائها العام تجاه المجتمعات المحلية من الأقليات والعرقيات سلب في الغالب. يُنظر إلى الشرطة الأيرلندية، بصورة عامة، على أنها تقدم خدمات ضئيلة للمجتمعات المحلية العرقية من الأقليات وتنشط في إلحاق الضرر بهم من خلال عمل الشرطة المشوب بالتمييز. هذا التصور قوي بصورة خاصة في أوساط الأشخاص الأصغر سناً والذين قد عاشوا في أيرلندا لفترة أطول. أظهر الأفارقة والأفارقة الأيرلنديين مستويات أقل من الثقة وأعربوا عن تعرضهم لمعاملة أكثر قسوة بناءً على الانتماء العرقي.

التفاعلات الشخصية الإيجابية مع أفراد الشرطة الأيرلندية من خلال عمل الشرطة المجتمعي قد أدى بصورة جزئية فقط إلى زيادة الثقة في أوساط جماعات الأفارقة والبرازيليين. مبادرات المشاركة المجتمعية كفعاليات وأنشطة التوعية قد تركت أثراً

إيجابياً لدى المشاركين وحظيت بتقديرهم. إلا أن هناك حاجة ماسة وملحة لبذل الجهود من أجل بناء الثقة في منظومة الشرطة خصوصاً فيما يتعلق بالعدالة الإجرائية.

التوصيات

يلقي هذا التقرير الضوء على المسائل الحساسة في العلاقة بين الشرطة الأيرلندية والمجتمعات المحلية للأفارقة والبرازيليين في أيرلندا. تتطلب معالجة هذه التحديات اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل تغييرات في السياسات وتحسين التدريبات والمشاركة المجتمعية المستدامة. تهدف النتائج والتوصيات إلى إرشاد الهيئة وغيرها من أصحاب المصلحة نحو تعزيز نظام عمل شرطي أكثر شمولاً وعدالة وفعالية يخدم كل أفراد المجتمع بعدالة وإنصاف.

1. التنفيذ الكامل لتوصيات خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية بشأن أعمال الشرطة من أجل "تحديد أي ممارسات تستهدف مجموعات بعينها تعاني من العنصرية، بما في ذلك المعاناة من خلال التمييز العنصري أو العرقي والقضاء على تلك الممارسات"، من خلال:
 - 1.1. اعتماد تعريف شامل للتمييز العنصري استناداً إلى تعريف اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، والنص على اعتماد وتنفيذ توجيهات وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية بشأن منع التمييز غير القانوني،
 - 1.2. وحظر التمييز العنصري بقوة القانون، بما في ذلك جميع أشكال التمييز العنصري المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها الشرطة الأيرلندية، مع التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري إلى أيرلندا في العام 2019،
 - 1.3. وإضافة حظر التمييز العنصري إلى نموذج صنع القرار في الشرطة الأيرلندية
2. وضع النصوص والإجراءات التشريعية اللازمة موضع التنفيذ للسماح بجمع البيانات التفصيلية المتعلقة بالعرق والأصل الإثني والدين والنوع الجنساني والإعاقة عبر نظام القضاء الجنائي الأيرلندي بأكمله، بما في ذلك جميع عمليات حفظ الأمن وإحصائيات المحاكم والجرائم من أجل فهم كيف تتم معاملة الأقليات العرقية والإثنية في كل قسم من أقسام النظام القضائي فهماً جيداً، بما في ذلك ما يتصل بأحكام الأمر التوجيهي المتعلق بحماية الضحايا.
3. ووضع التشريعات اللازمة موضع التنفيذ من أجل منع أفراد الشرطة الأيرلندية من تقديم تهم كيدية وذلك لتقليل استخدام مثل هذه التهم ضد المجتمعات المحلية من الأقليات،
4. والنص على إجراءات تسجيل حالات الاشتباه في التمييز العنصري ووضع آلية لتعديل الممارسات والنص على وجوب نشر المعلومات المتعلقة بأعداد شكاوى الاشتباه في التمييز العنصري من خلال مكتب أمين المظالم في الشرطة وهيئة المظالم والشكاوى (التي كانت تعرف في السابق بلجنة أمين المظالم التابعة للشرطة الأيرلندية)،
5. تطوير آليات قوية داخل مكتب أمين المظالم (الذي كان يعرف في السابق بلجنة أمين المظالم التابعة للشرطة الأيرلندية) وهيئة حفظ الأمن والسلامة المجتمعية (التي كانت تعرف في السابق بإدارة التفتيش على هيئات حفظ الأمن والشرطة الأيرلندية) للتعامل مع كل الشكاوى المتصلة بالتمييز العنصري وسوء السلوك العنصري وتحليلها ومراقبة سلوك الشرطة الأيرلندية ومراجعة السياسات والممارسات في ضوء النتائج،

6. ومراجعة السياسات المتصلة بعمليات التوقيف والتفتيش وغيرها من عمليات حفظ الأمن في المجتمع المحلي وإصلاحها لضمان تطبيقها بإنصاف ودون تحيز والأخذ في الاعتبار كل عمليات حفظ الأمن المتصلة بالمجتمعات المحلية للأقليات،
7. ووضع إشارات محددة للتمييز العنصري ضمن اللوائح التنفيذية للسلوك المنصوص عليها في قانون الشرطة والأمن وسلامة المجتمع لسنة 2024،
8. وتنفيذ برامج تدريبية إلزامية شاملة لأفراد الشرطة الأيرلندية بشأن الأهلية الثقافية ومكافحة العنصرية والتواصل الفعال مع المجتمعات المحلية للأقليات وبصفة خاصة الحد من التنميط العنصري في ممارسات حفظ الأمن (وفقاً للتوصية العامة رقم 36 بشأن السياسات الصادرة عن اللجنة المعنية بمكافحة التمييز العنصري والتوصية العامة رقم 11 بشأن السياسات الصادرة عن اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب)،
9. وضمان تطبيق إجراءات الحماية أثناء الاعتقال من نقطة إلقاء القبض (وأثناء النقل إلى قسم الشرطة في أيرلندا)، بما في ذلك تقديم التوجيهات حول استخدام القوة والتواصل حول المعلومات المتعلقة بالحقوق وأسباب إلقاء القبض وخضوع أفراد الشرطة الأيرلندية للمساءلة حول تقديم المستوى اللائق من الرعاية. يمكن أن تكون سياسات دائرة الشرطة في أيرلندا الشمالية المتصلة بدور الضابط المسؤول عن الاحتجاز بمثابة مثال على الممارسة الجيدة،
10. وتأسيس بنى شراكة متعددة الثقافات في كل قسم بين الشرطة الأيرلندية وممثلين متنوعين داخل المجتمعات المحلية العرقية والأقليات لتسهيل جهود التوعية وتعزيز الثقة وتشجيع الحوار الفعال والمنظم ومراجعة كفاءة سياسات وممارسات حفظ الأمن ورفع درجة الوعي بالحقوق وتشجيع الإبلاغ عن الجرائم وتعزيز العلاقات المجتمعية الطيبة،
11. تنفيذ التوصية العامة رقم 16 بشأن السياسات الصادرة عن اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب لوضع تدابير وقائية إجرائية—يشار لها غالباً باسم "جدار حماية ناري"—للفصل بين أنشطة إنفاذ القانون فيما يخص مسائل الهجرة وغيرها من الخدمات العامة الأساسية (بما في ذلك وقاية الشخص الذي يبلغ عن جريمة أو يقدم أدلة تتعلق بها من فحص وضعيته القانونية كمهاجر) والتواصل مع المجتمعات المحلية من الأقليات لتزويدهم بمعلومات عن هذا الإجراء.
12. الالتقاط الملائم للبيانات المتعلقة برضا الجماعات العرقية والأقليات وجماعات المهاجرين لوضع المعايير المرجعية والمراجعة من خلال تضمين عينات داعمة عرقية في المسح الاستقصائي عن الجريمة وضحايا الإيذاء الذي يجريه المكتب المركزي للإحصاء والمسح الاستقصائي عن التوجهات العامة للجمهور من الشرطة الأيرلندية.

توصيات

تجارب البرازيليين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أيرلندا وخبراتهم حول عمل الشرطة

إلى الحكومة والهيئات الرقابية على الأجهزة الشرطة والشرطة الأيرلندية

التمييز العنصري:

- تبني تعريف جامع وتوجيهات شاملة بخصوص التمييز العنصري
- تحديد أي ممارسات تستهدف مجموعات بعينها تعاني من العنصرية، بما في ذلك المعاناة من خلال التمييز العنصري أو العرقي والقضاء على تلك الممارسات.
- إضافة الحظر لنموذج صنع القرار في هيئات الشرطة الأيرلندية
- مراجعة إجراءات الإيقاف والتفتيش وغير ذلك من عمليات للحد من التحيز
- إنشاء عملية تسجيل
- نشر عدد الشكاوى وأرقام للإبلاغ

اللوائح التنظيمية:

- حظر التمييز العنصري في القوانين
- إصدار تشريعات بشأن التهم الكيدية
- الفصل بين تطبيق قوانين الهجرة والخدمات
- إصدار تشريعات بشأن جمع البيانات العرقية ونشرها

السلوك والإجراءات والإشراف:

- الإشارة للتمييز العنصري في اللوائح التنظيمية للسلوك
- تأسيس آليات قوية معنية بالتمييز العنصري في إجراءات عمل مكتب أمين المظالم بالشرطة وهيئة حفظ الأمن والسلامة المجتمعية
- تطبيق إجراءات الحبس الوقائي بصورة كاملة أثناء عمليات القبض

رصد التأثير:

- الحصول على البيانات المتعلقة برضا مجموعات الأقليات العرقية ومجموعات المهاجرين
- قياس التأثير المجتمعي لعمليات الشرطة

الشراكة متعددة الثقافات:

- إنشاء هيكل متعدد الثقافات في كل قسم
- التوعية وبناء الثقة
- الحوار
- مراجعة السياسات والممارسات
- تعزيز التوعية بالحقوق
- تشجيع عمليات الإبلاغ
- تعزيز العلاقات المجتمعية الطيبة

النتائج الأساسية

تجارب البرازيليين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أيرلندا وخبراتهم حول عمل الشرطة

الإبلاغ عن الجرائم

"عاملوني كما لو كنت أنا
المجرم. لقد اتصلت لطلب
المساعدة وانتهى بي الأمر
شاعرًا بالخوف منهم."

- مستويات ثقة منخفضة في استجابات الشرطة الأيرلندية
- تبلغ الضحايا أنه لا يتم تصديق أقوالها ووجود تداعيات سلبية ومعاملة عدائية
- لا يزال تسجيل جرائم الكراهية غير متسق وغير متناسق
- المدافعون عن الحقوق المجتمعية يشعرون بالخذلان

سلوك الشرطة الأيرلندية واستخدام القوة

- تصعيد الحوادث البسيطة لدرجة الإلقاء القبض
- استخدام مفرط أو غير متناسب للقوة
- اعتبار سلوك الشرطة الأيرلندية مفتقرًا للشفافية والخضوع للمساءلة

"بدأت الشرطة تفقد
أعصابها، وأصبحت
أكثر عنفًا."

"لقد خضعت للتفتيش مرات عديدة حتى توقفت عن الخروج من
المنزل. شعرت أنني متهم لمجرد كوني أنا."

المعوقات

- ضعف تواصل الشرطة الأيرلندية للتعريف بالحقوق
- تغير مستويات الوعي بالحقوق المتعلقة بعمليات الإيقاف والتفتيش
- العديد من الأشخاص يخطنون فهم الحقوق أو يخشون التأكيد عليها.

"لقد أوقفوني أمام
أطفالي، وجعلوني
أشعر كما لو أنني لا
شيء."

الشكاوى

- شخص واحد فقط من كل 5 أشخاص يعتقد أنه سيعامل معاملة عادلة خلال إجراءات الشكاوى.
- يتسبب الخوف من الانتقام في العزوف عن تقديم الشكاوى.

"إجراءات تقديم الشكاوى
معددة للغاية."

"نحن لا نشعر بالأمان
مع الشرطة الأيرلندية،
لكننا كذلك لسنا آمنين
بدونها."